الدكتـورة: صوالحـي ليـلـى
الوظيفة: أستـاذة محاضـرة (أ) بقسم العلوم السياسية
المؤسسة المستخدمة: جامعة غرداية. الجزائر
البريـد الالكترونـي:leila.soualhi@univ-ghardaia.dz
الهاتـف: 0666.09.36.54

ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الوطني الحضوري وعن بُعد بعنوان:
استراتيجيـات دعـم اقتصاديـات الجماعـات المحليـة
يـوم 21 أفريـل 2025
بقسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية

المحور الرابع: التوأمـة بين البلديـات لدعـم الاقتصاديـات المحليـة.
عنوان الورقة البحثية: التعاون المشترك بيـن البلديات كآلية للنهوض بالتنميـة المحليـة فـي الجزائـر.

الملخص باللغة العربية:

يعتبر التعاون المشترك بين البلديات من بين الدعائم الرئيسية للنهوض بالتنمية المحلية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ويتم ذلك عن طريق تجميع الجهود والإمكانيات المحلية للجماعات المحلية فيما بينها أو مع الجماعات المحلية الأجنبية من أجل الاستفادة من الخبرات والتجارب الناجحة في بلديات أخرى. وتأتي أهمية هذه الورقة البحثية في إبراز أهمية التعاون المشترك ما بين البلديات كآلية للنهوض بالتنمية المحلية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: التعاون، البلديات، آلية، التنمية المحلية، الجزائر.

Abstract:

The joint cooperation between municipalities is considered one of the main pillars for promoting local development in various economic, social, political and other fields. This is done by pooling the local efforts and capabilities of local groups among themselves or with foreign local groups in order to benefit from successful experiences and experiences in other municipalities. The importance of this research paper lies in highlighting the importance of joint cooperation between municipalities as a mechanism for promoting local development in Algeria.

Keywords: Cooperation, municipalities, mechanism, Local development, Algeria.

مقدمة

تعتمد العديد من دول العالم أسلوب التعاون المشترك بين بلدياتها على اعتبار أنه وسيلة مهمة لبناء رؤية تنموية مشتركة لتجميع الجهود المختلفة للبلديات واستثمار مواردها وإمكانياتها، مما يُمكنها من انجاز مختلف المشاريع ذات المنفعة المشتركة وكذا إيجاد الحلول لمختلف المشاكل والعراقيل التي تواجهها والتي لا تقوى على حلها منفردة بسبب ضعف الإمكانيات والموارد.

فالتعاون المشترك بين البلديات يعني إمكانية أن تتعاون بلديتين متجاورتين أو أكثر من خلال استثمار مواردها وتوحيد إمكانياتها بهدف إنجاز مشاريع مشتركة أو استحداث مرافق عمومية تحقق منفعة عامة للبلديات المتشاركة. ويعتبر التعاون المشترك بين البلديات من بين الدعائم الرئيسية للنهوض بالتنمية المحلية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

وتسعى هذه الورقة البحثية إلى توضيح مفهوم كل من التعاون المشترك بين البلديات والتنمية المحلية بالإضافة إلى إبراز دور التعاون المشترك بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

ومن هذا المنطلق تمت صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية كالتالي: **كيف يساهم التعاون المشترك بين البلديات في النهوض بالتنمية المحلية في الجزائر؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما يتمثل مفهوم كل من التعاون المشترك بين البلديات والتنمية المحلية؟
- أين تظهر مساهمة التعاون المشترك بين البلديات كسبيل لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟
- ما هي العراقيل التي تواجه تجسيد التعاون المشترك بين البلديات في الجزائر؟

وللإجابة عن الإشكالية السابقة والتساؤلات المندرجة تحتها تم تقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور يناقش المحور الأول **مفهوم التعاون المشترك بين البلديات**، أما المحور الثاني يتناول **مفهوم التنمية المحلية**، في حين سيتناول المحور الثالث **مساهمة التعاون المشترك بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر والعراقيل التي تواجه تجسيده.**

المحور الأول: مفهوم التعاون المشترك بين البلديات

يُعرف التعاون المشترك بين البلديات على أنه مُجمل أشكال الشراكة الذي تقوم به الجماعات المحلية فيما بينها ويتضمن تجسيده جملة من الشروط والضوابط.

أولا: تعريف التعاون المشترك بين البلديات

يُعرف التعاون المشترك بين البلديات على أنه: "إمكانية أن تتعاون البلديات وتستثمر في مواردها وإمكانياتها بصفة مشتركة من أجل إنجاز مشاريع ذات نفع مشترك أو استحداث مرافق عمومية مشتركة تحقق نفع عام للأطراف المتشاركة".[1]

كما يُعرف بأنه مُجمل أشكال الشراكة والتبادل والتعاون الذي تقوم به الجماعات المحلية فيما بينها أو مع الجماعات المحلية الأجنبية.[2]

وقد نصت المواد (215، 216، 217) من قانون البلدية 10/11 على أنه: يُمكن لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها و/أو تسيير أو ضمان مرافق عمومية جوارية طبقا للقوانين والتنظيمات، إذ يسمح التعاون المشترك بين البلديات للبلديات بتعاضد وسائلها وإنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة، وتنجز الأعمال المسجلة في إطار التعاون المشترك بين البلديات بموجب اتفاقية أو عقود يصادق عليها عن طريق المداولات، ويقوم التعاون المشترك بين البلديات بترقية فضاء للشراكة والتضامن بين بلديتين متجاورتين أو اكثر تابعة لنفس الولاية أو لعدة ولايات.[3]

ويتضمن التعاون ما بين البلديات عنصرين أساسيين هما:[4]

- **التعاون الداخلي:** ويتمثل في أشكال التضامن بين الجماعات المحلية على المستوى الداخلي، والذي يتميز بتضامن البلديات مع بلديات أخرى فقيرة لتحقيق نوع من التكامل الاقتصادي والاجتماعي، ويأخذ هذا التعاون شكل تنموي وانتاجي يقوم على أساس دمج إمكانيات مجموعتين محليتين أو أكثر.
- **التعاون الخارجي:** والذي يشمل مجموعة العلاقات ما بين الجماعات المحلية وأخرى أجنبية، ويكون على شكل اتفاقيات التوأمة والشراكة وكذا الانضمام للمنظمات الدولية المهتمة بالشأن المحلي.

إذن فالتعاون المشترك بين البلديات هو إمكانية أن تتعاون بلديتين متجاورتين أو أكثر من أجل الاستثمار في مواردها وإمكانياتها بصفة مشتركة بهدف إنجاز مشاريع ذات منفعة مشتركة أو استحداث مرافق عمومية مشتركة تحقق منفعة عامة للبلديات المتشاركة.

ثانيا: أشكال التعاون المشترك بين البلديات

يأخذ التعاون المشترك بين البلديات عدة أشكال نذكر منها ما يلي:[5]

1. **المؤسسة العمومية المحلية:** يسمح هذا الشكل من التعاون بين البلديات بتعاضد وسائل الجماعات الإقليمية، وإنشاء مصالح ومؤسسات عمومية مشتركة من خلال إبرام اتفاقيات أو

عقود تتم المصادقة عليها بموجب مداولة، تسمح هذه المؤسسات العمومية بترقية فضاء الشراكة والتضامن بين بلديتين متجاورتين أو أكثر تابعة لنفس الولاية أو لعدة ولايات، أو بين ولايتين أو أكثر.

2. **التجهيزات والهياكل الجماعية:** وهي التي تنجزها الجماعات المحلية الإقليمية قصد ترتيب عمل مشترك، أو القيام بتدبير مرافق ذات فائدة مشتركة كمكاتب الصحة ما بين البلديات، إذ تمس تلك الشراكة عدة مجالات وبعدة آليات تهم الجماعات المحلية نذكر منها: (النقل الجماعي، صيانة الطرق وشبكاتها، استغلال الأسواق العمومية المحلية، إحداث مناطق اقتصادية ومركبات تجارية، الحظائر ومساحات التوقف، الفضاءات الثقافية والرياضية التابعة لأملاكها، النظافة العمومية)، حيث تبرز تلك الآليات مدى الاهتمام المتزايد الذي أصبحت توليه الجماعات الإقليمية للتنمية المحلية، وتلبية حاجات سكانها وتعزيز إمكانياتها على مختلف المستويات، الأمر الذي يمكنها من أن تمتد إلى غرف الفلاحة والتجارة والصناعة التقليدية والمهن والمؤسسات العمومية وحتى الجمعيات والهيئات التي تدخل في أدوار المنفعة العامة كجمعيات أولياء التلاميذ والهلال الأحمر الجزائري.

ثالثا: مزايا التعاون المشترك بين البلديات

للتعاون المشترك بين البلديات العديد من المزايا نذكر منها ما يلي:[6]

- زيادة فرص التنمية المحلية عن طريق تحديد وتنسيق الأولويات والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية.
- إنشاء شبكات متينة من العلاقات بين البلديات وتعزيز الديمقراطية المحلية والمشاركة الاجتماعية.
- التغلب على القيود المحلية من خلال منح البلديات المشاركة في أعمال أو مشاريع وطنية أو دولية.
- تحسين إدارة الأزمات والطوارئ والحد من الأضرار عند وقوع الكوارث الطبيعية والإنسانية.
- تحسين الخدمات المحلية وتقليل التكاليف من خلال تبادل الخبرات والموارد.

رابعا: شروط إقامة التعاون المشترك بين البلديات

تشمل شروط وضوابط تجسيد التعاون المشترك ما بين البلديات إجراءات تنظيمية ذات المرجعية القانونية وتتمثل أساسا في شرط التقارب الجغرافي وإجراءات عقد الاتفاقيات التي تؤطر التعاون المشترك ما بين البلديات وتشمل أيضا الترتيبات التحفيزية ذات الطبيعة المالية.

1. **شرط التقارب الجغرافي:** اشترط القانون المنظم للتعاون المشترك ما بين البلديات التجاور الإقليمي من خلال نص المادة (215) من قانون البلدية رقم 10/11 بحيث يمكن لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها و/أو تسيير أو ضمان مرافق عمومية جوارية. إن تشارك البلديات في الحدود ينظر إليه على أنه سبيلا لتحقيق الشراكة والنهوض بتنمية الإقليم المحلي في مجالات مختلفة، وفقا لما يتضمنه من ثروات وموارد لدعم عملية التنمية المستدامة، فالبلديات التي تلتزم في مشروع للتعاون المشترك بين البلديات ستساهم بطريقة أو بأخرى في تدعيم التضامن الإقليمي ومن ثم خلق نوع من الحركية التنموية التي تساهم في الحد من الاختلالات والفوارق التي يتميز بها التقسيم الإقليمي للبلديات. [7]
2. **شرط العقد أو الاتفاقية:** يعتبر العقد أو الاتفاقية الوسيلة القانونية التي تمكن البلديات من المبادرة بتجسيد التعاون المشترك بين البلديات، فقد نصت المادة (216) من قانون البلدية 10/11 على أنه: تنجز الأعمال المسجلة في إطار التعاون المشترك بين البلديات بموجب اتفاقية أو عقود يصادق عليها عن طريق المداولات، وبعد المصادقة على الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ بحسب ما تم الاتفاق عليه، وفي نطاق المجالات والضوابط المحددة في قانون البلدية.[8]
3. **الضوابط المالية للتعاون ما بين البلديات:** يشكل الاستثمار في مشاريع مشتركة بين البلديات موردا هاما من شأنه أن يقدم مساهمة معتبرة لا يمكن إهمالها في الموازنات المحلية، فالموارد التي تنتج عن أي مشاريع مشتركة ما بين البلديات تتميز بكونها دائمة ومستقرة، لذلك فإن عملية تحسين مستوى موارد الجماعات الإقليمية يفرض على القائمين عليها الاضطلاع بدور نشط وأكثر دينامية في البحث عن نواتج جديدة والسهر على تحصيلها الفعلي، دون إهمال قواعد التسيير الحسن للأموال العمومية. ويشمل التعاون المشترك ما بين البلديات عدة مجالات تتشارك فيها البلديات بغرض إيجاد حلول عملية للمسائل المشتركة فيما بينها من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي، وكذا إضفاء قيم مضافة تعود بالفائدة على كافة الشركاء الاجتماعيين، فمن خلال صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية تتجسد بصفة عملية إلزامية التضامن ما بين البلديات من خلال اقتطاع إعانات مالية من البلديات التي تحوز فائضا في حصيلة الإيرادات التي تتعدى حاجياتها السنوية لصالح صندوق التضامن والضمان للجماعات المحلية والذي يقوم بتحويلها لإيرادات البلديات التي تعاني صعوبات مالية، كما يمكن أن يشمل منح هبات عقارية ومنقولة ما بين البلديات.[9]

المحور الثاني: مفهوم التنمية المحلية

تحظى عملية التنمية المحلية باهتمام كبير من طرف الكثير من المفكرين على اعتبار أنها مدخلا مهما تعتمده الدولة في سبيل تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

أولا: تعريف التنمية المحلية

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المحلية، إذ ترى **الأمم المتحدة** أن التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود السكان والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها في الاندماج في الحياة الجماعية والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر ممكن.[10]

فمفهوم التنمية المحلية يعني تفريغ المجهود التنموي للدولة من المستوى الوطني للأقاليم والمقاطعات والمدن والبلديات والمناطق الريفية والمستوطنات والمجتمعات المحلية بطريقة تمكن المواطنين من المشاركة في عمليات الحكم بشكل مباشر أكثر، وبذلك يتم خلق فرص منصفة لجميع مواطني الدولة، كما تتم صياغة برامج تنموية وفق ما تقتضيه الحاجات والأولويات المحلية.[11]

أما الباحث **P. Nelson Reid** فيعرف التنمية المحلية بأنها " جماعة من الناس يعيشون في مجتمع محلي معين يتخذون قرارات تتعلق بالبدء في القيام بعمل اجتماعي (مثل التدخل المخطط) لتغيير ظروفهم وأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو تعديل أوضاعهم البيئية".[12]

وهناك من يُعرف التنمية المحلية على أنها عملية تنويع وإثراء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في إقليم معين من خلال تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته، وبالتالي فهي ستكون نتاج لجهود سكان هذا الإقليم.[13]

في حين يرى الباحث **رشاد أحمد عبد اللطيف** أن التنمية المحلية هي:[14]

- كل الجهود البشرية المبذولة من أجل أحداث التقدم وتحقيق النمو للمواطن والمجتمع.
- أنها ليست مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة المواطنين اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، بل هي عمل إنساني مخطط ومرسوم يشمل كل القطاعات، ويمتد إلى كل المجالات وكافة المستويات لتحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب واكتشاف الموارد المادية والإنسانية وتوجيهها لتصبح عونا على تحقيق التقدم والرضا للمجتمع.
- أنها تعتمد على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات حتى تكون الجهود ومتناسقة وذات هدف مشترك.
- أنها تعتمد على القيم الأخلاقية والدينية وتستمد قوتها من تعزيز هذه القيم لأهدافها.

- أنها تطوير مستويات الحياة نحو الأحسن من خلال الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد الطبيعية والقضاء على الأمية ورفع المستويات الصحية والثقافية وتدعيم القيم الدينية.
- أنها عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع.

إذن فالتنمية المحلية هي عبارة عن مجموعة من العمليات والأنشطة المخططة من المستوى الوطني للأقاليم والمقاطعات والمدن والبلديات والمناطق الريفية والمستوطنات والمجتمعات المحلية، والتي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان في المجتمعات المحلية.

ثانيا: الأسباب الداعية للاهتمام بالتنمية المحلية

هناك العديد من الأسباب والدوافع الكامنة وراء الاهتمام المتزايد بعملية التنمية المحلية نذكر منها ما يلي:[15]

1. **أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة:** وتتمثل في زيادة الوعي العام للسكان في المجتمعات المعاصرة، فقد أدت الجهود التعليمية المختلفة ووسائل الإعلام والاتصال الجماهيري الواسع والانفتاح والتفاعل الفكري والثقافي إلى وعي الجماهير بحقوقها ومطالبها ضمن معايير العدالة والمساواة والتوازن.
2. **أسباب عملية:** وتتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية، تتمثل أهمها في الآتي:

- الهجرة الداخلية من المحليات إلى التجمعات السكانية المركزية والكبرى، مما أدى إلى ازدحام المدن والبطالة وتفريغ الريف والقرى وهجر الأراضي المنتجة والترف الاستهلاكي الزائد، وتزايد الطلب على الخدمات العامة في المدن وغيرها من المشكلات.
- الاستفادة من المصادر والثروات المحلية في مجالات عديدة كالزراعة والمياه والسياحة وغيرها من المصادر وتوجيهها لخدمة التنمية القومية الشاملة.
- تعزيز المشاركة الشعبية في التنمية وتفعيل دور السكان في كافة المناطق للإسهام في الجهود التنموية تخطيطا وتنفيذا.
- التوجه نحو اللامركزية الإدارية، بحيث تتطور كافة المناطق المحلية والمركزية بشكل متقارب نسبيا، ويسمح بتقديم الخدمات العامة بسرعة وبكفاءة وفعالية.

- تعزيز الاستقرار والوحدة والقوة والتعاون والانسجام العام على المستوى الوطني بشكل يساهم في تحقيق الأمن الداخلي ويعزز قدرات الدفاع الخارجي.

ثالثا: خصائص التنمية المحلية

تتميز عملية التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي:[16]

1. **التنمية المحلية هي عملية عامة:** وتعني ضرورة اجتماع كل الأطراف في التخطيط والإعداد والتنفيذ، حيث أن برامج التنمية المحلية موجهة لكل المواطنين.
2. **التنمية المحلية هي عملية ارتقائية:** وتعني ضرورة السعي للارتقاء المستمر نحو الأفضل وأن تسعى إلى الاستمرارية وتوسيع مجال التنمية للأجيال اللاحقة.
3. **التنمية المحلية هي عملية شاملة:** ومعناه الأخذ بعين الاعتبار كافة النواحي سواء الاقتصادية والاجتماعية أو الثقافية، وأن تشمل كل القطاعات لتحقق بذلك مبدأ العدالة وتساوي الفرص، وبالتالي لا بد من أن تمس كافة طبقات المجتمع دون استثناء.
4. **التنمية المحلية هي عملية متكاملة:** يعد استخدام أسلوب التعاون والتكامل بين الأنظمة والقطاعات المختلفة من خصائص التنمية المحلية ويضمن نجاحها، وعليه يجب أن تتكامل كافة القطاعات فيما بينها من أجل تحقيق التنمية الكلية.
5. **التنمية المحلية هي عملية مخططة:** ويعني أن التنمية المحلية لا يمكن أن تحقق أهدافها دون تدخل الدولة من جهة، كما لا بد أن تكون عملية مخططة ومدروسة من جهة أخرى.
6. **التنمية المحلية هي عملية تساهمية:** إن عملية التنمية المحلية تقوم على فلسفة الجهود الذاتية البشرية منها والمادية، حيث يتم اشراك المواطنين المحليين في إعداد وتنظيم خطط وبرامج التنمية الخاصة بمنطقتهم وتنفيذها وتحمل مسؤوليتها.
7. **التنمية المحلية هي عملية ديمقراطية:** تعتمد عملية التنمية المحلية على مبدأ الديمقراطية وتمكين المواطنين المحليين من المشاركة الفعالة في صنع القرار وإدارة شؤون مجتمعاتهم، الأمر الذي يسمح بتجسيد أفكارهم والتحكم في شؤونهم المحلية، كما أنه يتيح للأفراد والجماعات الفرصة للمساهمة في العمليات الإدارية وتطبيق مبدأ اللامركزية لتحقيق التنمية المحلية المستدامة.

رابعا: أهداف التنمية المحلية

سعى المشرع الجزائري إلى منح لا مركزية في اتخاذ القرار وإعداد البرامج للجماعات المحلية، وبموجب قانون البلدية 10/11 أصبحت البلدية تساهم إلى جانب الدولة في العمل على تهيئة الإقليم

والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.[17]

وتسعى عملية التنمية المحلية لتحقيق العديد من الأهداف نذكر منها ما يلي:[18]

- تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي عن طريق زيادة المشاريع الاقتصادية المحلية أو توسيعها.
- القضاء على الفقر والجهل والتخلف، من خلال فتح مناصب شغل مما يخفض من معدلات البطالة ويرفع من القوة الشرائية للأفراد، كذلك توسيع الهياكل التربوية كبناء المدارس في مختلف البلديات والتجمعات السكانية خاصة في الريف من أجل ضمان التمدرس للأطفال، بالإضافة إلى فك العزلة عن هذه المناطق ودفعها نحو الانفتاح والتحضر تدريجيا.
- تعزيز القدرات العامة للمجتمع كبناء الهياكل القاعدية وشق الطرقات واستصلاح الأراضي وغيرها من المشاريع التي تزيد من قوة المجتمع.
- تحفيز السكان للمشاركة في عملية التنمية من خلال تقديم الدعم المادي والمعنوي لهم، وإشعارهم بفعاليتهم في المجتمع وأنه بإمكانهم تقديم الخدمات اللازمة للتنمية في شتى المجالات.
- الاستفادة من اللامركزية والتي تعني استقلالية السلطة والإدارة، الأمر الذي يساعدها على وضع المشاريع المناسبة لها باعتبارها الأقرب للسكان من الدولة، كما أنها الأعلم باحتياجاتهم.
- تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي في توزيع ثمار التنمية.
- تشجيع مزيد من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة، زراعة، خدمات)، وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تتميز بها كل جهة.
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.

- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، الثقافة، الشؤون الاجتماعية والدينية).
- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل.
- التصدي للآفات الاجتماعية كالجرائم والعنف والسرقة والمخدرات وغيرها، والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات لغرس القيم النبيلة والتضامن.

المحور الثالث: مساهمة التعاون المشترك بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر والعراقيل التي تواجه تجسيده.

إن المفهوم الحقيقي للتعاون المشترك بين البلديات هو ذلك التعاون المنتج والمحرك للتنمية المحلية الذي يتم عن طريق إبرام اتفاقيات أو عقود فيما بينها من أجل تحقيق تنمية مشتركة ومتجانسة.[19]

أولا: مساهمة التعاون المشترك بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

يُعد التعاون المشترك بين البلديات إحدى أبرز السبل لتطوير الإدارة المحلية، وذلك عن طريق تجميع جهود البلديات لمواجهة المشاكل التي يصعب على البلدية الواحدة حلها بمفردها، بسبب محدودية الإمكانيات المادية والمالية والبشرية المتوفرة، وبالتالي فالتعاون المشترك بين البلديات هو آلية تستخدمه البلديات لتقليص تبعيتها المالية للدولة وتقليص العجز المالي في ميزانيتها، حيث يوفر التعاون المشترك بين البلديات فرص الاستغلال الأمثل للموارد وبالتالي خلق تحسن في الموارد المالية المحلية ومن ثم الدفع بمستوى التنمية المحلية والوطنية.[20]

يترتب عن عملية تفعيل التعاون المشترك بين البلديات تحقيق ما يلي:[21]

1. **مصالحة البلدية مع إقليمها:** ويتم ذلك عن طريق وضع مخططات لتنمية متناسقة تراعى فيها خصوصية الإقليم، وتؤدي لبناء محيط تضامني تراعى فيه الاعتبارات التاريخية والثقافية والاقتصادية، كما أن إعادة التقسيم بواسطة إعمال آلية التعاون ما بين البلديات يؤدي إلى عقلانية تسيير المرافق العمومية ماليا وتقنيا، وتأسيس مجالات إدارية عن طريق إنجاز مشاريع مشتركة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهيئة الإقليم، وبالتالي تصبح آلية التعاون فيما بين البلديات أداة لإعادة بنية الإقليم وبمقتضاها تتجاوز البلدية عقبة عدم الاختصاص الإقليمي.

2. **التعاون الإداري والتوافق السياسي:** إن التعاون المشترك بين البلديات يقوم على فكرة التعاون والتبادل المالي والبشري والتسيير التعاقدي من خلال عملية نقل المرافق والموظفين بين البلديات، مما يمكن البلدية من تعويض عجزها وضعف إمكانياتها، عن طريق الاستعانة ببلديات أخرى في إطار التعاون من أجل الحصول على الدعم اللوجستيكي والتقني والخبرة القانونية.
3. **وجه جديد للتنظيم المحلي:** يساهم التعاون المشترك بين البلديات في خلق حركية في العلاقة بين الفاعلين العموميين ضمن بنية مؤسساتية جديدة قائمة على مناهج جديدة، كالتشاور والتحكيم في تعيين الممثلين في الهيئة الجديدة مراعية التوازن السياسي والتوزيع الديمغرافي والقوة الاقتصادية والتحصيل الضريبي للبلدية.
4. **الأهداف المرتبطة بمبادئ الجماعات المحلية:** تعمل البلديات وفق مبدأي التمثيل وتجسيد الاستقلالية، فالمواطن لا يرجو سوى تلبية احتياجاته من طرف ممثليه الذين انتخبهم، والذين يتمتعون بالاستقلالية في اتخاذ أي قرار من شأنه تلبية الحاجات ووفقا لاختصاصاتهم، ولكي يكون اختصاص البلدية مطلق في جميع الميادين وأكثر فعالية لا بد من أن تحوز البلديات كامل السلطات الضرورية وأن تسير على مقتضيات الديمقراطية والحكم الجماعي والانتخاب.
5. **تلبية حاجات المواطن وتحقيق المشاريع الكبرى:** على البلديات المتجاورة وذات الخصائص المتشابهة التعاون فيما بينها من أجل تلبية حاجيات مواطنيها، الأمر الذي سيمكنها من تخفيض الأسعار ومدة إنجاز مختلف المشاريع.
6. **الرفع من قواعد التسيير الحسن والمنظم:** يساهم التعاون المشترك بين البلديات في التكفل بالمرافق والمشاريع المشتركة مما يوفر موارد وقدرات للأطراف المتعاونة ويسمح بتبادل الخبرات ويطور نوعية الخدمات المقدمة للمواطن المحلي.
7. **حل العديد من المسائل في مختلف المجالات:** يساهم التعاون المشترك بين البلديات في حل العديد من المسائل الإدارية والمالية كما أنه يساعد على التنسيق ما بين البلديات المتجانسة للتكفل بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومسائل البيئة والتهيئة العمرانية، وحل الصراعات على الحدود بين البلديات، إذ أن تشابه البلديات في الظروف والجوار يتطلب إنجاز مشاريع مشتركة في العديد من المجالات كالمجال الاجتماعي والهياكل القاعدية والمرافق الرياضية والثقافية، كما أنها قد تساهم في حل مشكلة العقار خاصة في البلديات الساحلية والشمالية.
8. **التحكم في النمو العمراني ومحاولة الحد من إشكالات التقسيم الإقليمي:** إن النمو العمراني المتواصل أدى إلى ظهور عدة صعوبات في التسيير والتنظيم العمراني، مما جعل الشكل البلدي غير قادر على التحكم فيها، الأمر الذي دفع بالمشرع الجزائري للسعي نحو تكريس أشكال وأُطر للتعاون البلدي في ذلك المجال.

9. **تحقيق الحكم الراشد:** إن استحضار مفهوم الحكم الراشد في علاقته مع التعاون البلدي سيُمكن الجماعات المحلية للخروج من أزمتها ومشاكلها المختلفة، ووسيلة لمعالجة صلابة أنماط الفعل الإداري المحلي من خلال التجديد على مستوى القيادات لتحقيق أقصى مردودية باستعمال بعض التقنيات كالتدبير بالأهداف والتدبير بالنتائج، بالإضافة إلى الاعتماد على التعاون بشقيه المحلي واللامركزي للاستفادة من تجارب الجماعات المحلية للدول المتقدمة، من خلال نقل المهارات والمعارف والتكنولوجيا.

ثانيا: العراقيل التي تواجه تجسيد التعاون المشترك بين البلديات في الجزائر

إن عملية تجسيد التعاون المشترك بين الجماعات الإقليمية مرهون بإزالة المعوقات القانونية والسياسية وليدة السلطة المركزية والأجهزة الرسمية للبلديات في حد ذاتها، وهناك مجموعة من العراقيل التي تواجه تجسيد التعاون المشترك بين البلديات في الجزائر نذكر منها ما يلي:[22]

1. **استمرار نزعة الهيمنة من قبل السلطة الوصية:** حيث تمتد هيمنة السلطة المركزية إلى المؤسسات الجديدة والاتفاقيات المبرمة في إطار التعاون من خلال آليات للتقييد منصوص عليها قانونيا.

- اشتراط موافقة السلطة المركزية: حيث تخضع الأعمال والمصالح والاتفاق في إطار التعاون بين الجماعات الإقليمية إلى ضرورة موافقة السلطة الوصية عن طريق مصادقة الوالي صراحة أو ضمنيا لتكون بذلك أداة هيمنة بيد الوالي.
- تضييق مجال التطبيق: حصر المشرع الجزائري مجال التعاون بين الجماعات الإقليمية المتجاورة، فالجوار هو أساس التعاون وهو ما يُقلل من التعاون الفني والتقني والمالي بين الجماعات الإقليمية غير المتجاورة.
- الإحالة على التنظيم: ويعني إحالة القانون وتعليق تنفيذ التعاون على التنظيمات الصادرة من السلطة المركزية، وأنشأ بذلك وسيلة أخرى للهيمنة على التعاون بين الجماعات الإقليمية.

2. **إحجام كبير لقدرة وإمكانيات الجماعات الإقليمية:** إن التجسيد الفعلي لآلية التعاون بين الجماعات الإقليمية يكون بإرادة المنتخبين المحليين، هذه الإرادة تصطدم بمستوى المنتخبين المحليين سواء العلمي أو الثقافي وكذا بقلة الوعي لديهم، والتخوف من السلطة المركزية بالإضافة إلى الآثار القانونية والمالية المترتبة عن هذا التعاون.

- قلة وعي العديد من مسؤولي الجماعات الإقليمية: يحتاج تطبيق التعاون بين الجماعات الإقليمية إلى إطارات وكفاءات عالية المستوى، تُدرك قيمة التعاون الجواري وعلى علم بأن التنمية المحلية تحتاج لكل الفاعلين على المستوى المحلي، إلا أن ذلك يصطدم بعدم كفاءة المنتخبين المحليين.

- التخوف من السلطة المركزية ورقابتها: تعززت السلطة الوصية بوسائل وأدوات رقابة للتحكم أكثر في البلدية، ما يزرع الخوف في أعضاء أجهزة البلدية ويجعلهم لا يقدمون على خطورة غير محسوبة العواقب، نظرا لسعي السلطة المركزية لمنع تكوين سلطة محلية قادرة على مواجهتها ولا تتحكم في أفرادها.
- الأعباء القانونية والمالية المترتبة على التعاون بين الجماعات الإقليمية: يترتب على التعاون بين الجماعات الإقليمية إنشاء جهاز إداري في شكل مؤسسة عمومية مشتركة، مما يترتب عليه من أعباء مالية إضافية تُثقل كاهل الجماعات الإقليمية، إذ عليها ضمان حسن سير المرافق العمومية المتواجدة على إقليمها لصالح مواطنيها ومواطني الجماعات الإقليمية الأخرى، بالإضافة إلى أن الجماعات الإقليمية الضعيفة ستجد نفسها مُلزمة بتجديد مرافقها العمومية، ما يستدعي طلبها للدعم التقني والمالي والقانوني، فإذا كان ذلك الدعم من السلطة الوصية فهو بلا شك سيمس باستقلاليتها، وإذا كان من إحدى الجماعات الإقليمية التي تتعاون معها فإنها تصبح مدينة لها بالاعتراف بالدين، مما قد يؤدي إلى فقدان سيطرتها على سلطة اتخاذ القرار البلدية التي قدمت لها الدعم.

الخاتمة

إن التعاون المشترك بين البلديات يتمثل في إمكانية أن تتعاون بلديتين متجاورتين أو أكثر من أجل الاستثمار في مواردها وإمكانياتها بصفة مشتركة بهدف إنجاز مشاريع ذات منفعة مشتركة أو استحداث مرافق عمومية مشتركة تحقق منفعة عامة للبلديات المتشاركة. إذ تعتمد العديد من الدول هذا الأسلوب على اعتبار أنه وسيلة مهمة لبناء رؤية تنموية مشتركة لتجميع الجهود المختلفة للبلديات من أجل إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي تواجهها والتي لا تتمكن بسبب ضعف إمكانياتها من حلها منفردة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يأخذ التعاون المشترك بين البلديات الأشكال التالية: المؤسسة العمومية المحلية والتجهيزات والهياكل الجماعية.
- تتمثل شروط تجسيد التعاون المشترك ما بين البلديات في شرط التقارب الجغرافي وإجراءات عقد الاتفاقيات التي تؤطر التعاون المشترك ما بين البلديات وتشمل أيضا الترتيبات التحفيزية ذات الطبيعة المالية.
- إن التنمية المحلية عبارة عن مجموعة من العمليات والأنشطة المخططة من المستوى الوطني للأقاليم والمقاطعات والمدن والبلديات والمناطق الريفية والمستوطنات والمجتمعات المحلية، والتي

تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان في المجتمعات المحلية.

- من بين الأسباب الكامنة وراء الاهتمام المتزايد بعملية التنمية المحلية هناك أسباب فكرية وسياسية وثقافية مترابطة وأسباب عملية تتضمن جوانب اقتصادية وإدارية واجتماعية وبيئية.
- يترتب عن عملية تفعيل التعاون المشترك بين البلديات تحقيق ما يلي: مصالحة البلدية مع إقليمها، التعاون الإداري والتوافق السياسي، وجه جديد للتنظيم المحلي، الأهداف المرتبطة بمبادئ الجماعات المحلية، تلبية حاجات المواطن وتحقيق المشاريع الكبرى، الرفع من قواعد التسيير الحسن والمنظم، حل العديد من المسائل في مختلف المجالات، التحكم في النمو العمراني ومحاولة الحد من إشكالات التقسيم الإقليمي بالإضافة إلى تحقيق الحكم الراشد.
- هناك مجموعة من العراقيل التي تواجه تجسيد التعاون المشترك بين البلديات في الجزائر مثل: اشتراط موافقة السلطة المركزية، تضييق مجال التطبيق، الإحالة على التنظيم، قلة وعي العديد من مسؤولي الجماعات الإقليمية، التخوف من السلطة المركزية ورقابتها، الأعباء القانونية والمالية المترتبة على التعاون بين الجماعات الإقليمية.

بناءا على ما سبق ومن أجل تجاوز العراقيل السابقة يمكن اقتراح التوصيات التالية:

- فتح المجال للبلديات لتعزيز قدراتها التنموية المحلية من خلال التعاون المشترك بين البلديات.
- مراجعة النصوص القانونية الخاصة بشرط موافقة السلطة الوصية لإبرام اتفاقيات التعاون المشترك بين البلديات.
- التكوين المستمر للمنتخبين المحليين لتطوير مهاراتهم وزيادة وعيهم في مجال التعاون المشترك بين البلديات.

الهوامش

[1] رابحي كريمة وسعيداني جبيقة، "التعاون المشترك بين البلديات وفقا لقانون البلدية 10/11"، **في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2021، ص. 417.

[2] بن صاولة صراح وبزار محمد سفيان، "إشكالية التعاون ما بين البلديات ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **في المجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد 13، العدد 01، 2023، ص. 119.

[3] المواد (215، 216، 217) من قانون البلدية 10/11.

[4] بن صاولة صراح وبزار محمد سفيان، المرجع السابق، ص ص. (119- 120).

[5] شيخ سميرة وبلغربي إبراهيم، "دور التعاون فيما بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **في مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية**، 2023/12/14، ص. 176.

[6] بن صاولة صراح وبزار محمد سفيان، المرجع السابق، ص. 121.

[7] العشعاش إسحاق، التعاون ما بين البلديات دراسة تطبيقية لاتفاقية التعاون (Ayla n tmurt)"، **في مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص ص. (138- 139).

[8] رابحي كريمة وسعيداني جبيقة، المرجع السابق، ص. 419.

[9] العشعاش إسحاق، المرجع السابق، ص ص. (140- 142).

[10] فؤاد بن غضبان، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، ط1، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015، ص. 31.

[11] صالح زياني، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، **في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد16، جوان 2007، ص. 258.

[12] رشاد أحمد عبد اللطيف، **التنمية المحلية**، ط1، لإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011، ص.21.

[13] Nait Merzoug et Kouadria Nouredine et Amara Fatah, "Gouvernance urbaine et développement local en Algérie. Quels enjeux pour les métropoles régionales ? Cas d'Annaba", **Revue des sciences humaines**, université mohamed kheider biskra, No24 (mars 2012), p .10.

[14] رشاد أحمد عبد اللطيف، المرجع السابق، ص. 84.

[15] فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص. 36.

[16] بن صاولة صراح وبزار محمد سفيان، "إشكالية التعاون ما بين البلديات ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **في المجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد 13، العدد 01، 2023، ص ص (117- 118).

[17] ليندة أونيسي، "المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية"، **في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد التاسع، جوان 2016، ص. 230.

[18] فؤاد بن غضبان، المرجع السابق، ص ص. (37- 40).

[19] رابحي كريمة وسعيداني ججيقة، المرجع السابق، ص. 417.

[20] رابحي كريمة وسعيداني ججيقة، المرجع السابق، ص. 417.

[21] شيخ سميرة وبلغربي إبراهيم، المرجع السابق، ص ص. (178- 181).

[22] ملياني صليحة، "لجوء الجماعات الإقليمية لآلية التعاون المشترك – دراسة قانونية ضمن إصلاحات المشروع التمهيدي لقانون الجماعات الإقليمية الجزائري"، **في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، جوان 2020، ص ص. (515- 517).

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القوانين

- قانون البلدية 10/11 المؤرخ في 22 جوان 2011.

ثانيا: الكتب

1. أحمد عبد اللطيف رشاد، **التنمية المحلية**، ط1، لإسكندرية: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2011.
2. بن غضبان فؤاد، **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون**، ط1، عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2015.

ثالثا: المقالات العلمية

1. العشعاش إسحاق، التعاون ما بين البلديات دراسة تطبيقية لاتفاقية التعاون (Ayla n tmurt)"، **في مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية**، المجلد 05، العدد 01، 2021.
2. أونيسي ليندة، "المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية"، **في مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية**، العدد التاسع، جوان 2016.
3. بن صاولة صراح وبزار محمد سفيان، "إشكالية التعاون ما بين البلديات ودوره في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **في المجلة الجزائرية للمالية العامة**، المجلد 13، العدد 01، 2023.

4. رابحي كريمة وسعيداني ججيقة، "التعاون المشترك بين البلديات وفقا لقانون البلدية 10/11"، **في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 06، العدد 04، ديسمبر 2021.
5. زياني صالح، "موقع مؤسسات المجتمع المدني في إدارة التنمية المحلية في الجزائر"، **في مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية**، العدد16، جوان 2007.
6. شيخ سميرة وبلغربي إبراهيم، "دور التعاون فيما بين البلديات في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر"، **في مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية**، 2023/12/14.
7. ملياني صليحة، "لجوء الجماعات الإقليمية لآلية التعاون المشترك – دراسة قانونية ضمن إصلاحات المشروع التمهيدي لقانون الجماعات الإقليمية الجزائري"، **في مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، جوان 2020.
8. Nait Merzoug et Kouadria Nouredine et Amara Fatah, "Gouvernance urbaine et développement local en Algérie. Quels enjeux pour les métropoles régionales ? Cas d'Annaba", **Revue des sciences humaines**, université mohamed kheider biskra, No24, mars 2012.